تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي ودوره في تشكيل منظومة اقتصادية متكاملة في المنطقة الإدارية "مثال: منطقة نهر البارد في إقليم الغاب"

الدكتور أديب الخليل*

الملخص

يتزايد اهتمام دول العالم عامة، والدول النامية خاصة بموضوع التخطيط، لإدراكها بأن تحقيق الأهداف في الانتقال إلى حياة أفضل لابدَّ أن يرتبط بالتخطيط السليم.

وقد دخل مفهوم التخطيط ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح التخطيط الاقتصادي عامل تطوير للاقتصاد ومنهجاً لإدارته، لأنه الأسلوب العلمي المنظم للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والقدرات البشرية في تكامل وتناسق شامل.

ويعدُّ الإقليم الاقتصادي الإداري في المرحلة الراهنة لتشكل الإدارة القطاعية المحلية حلقة مهمة للتخطيط الإقليمي، إذْ يظهر التداخل الوظيفي واضحاً على أرضه بين الهيئات التخطيطية المركزية (الهيئة العليا للتخطيط)، والوزارات (السلطات المركزية)، والهيئات المحلية (مجالس الإدارة المحلية)، ممَّا يجعل عملها ذا طبيعة تكاملية لوضع الخطة الإقليمية المتكاملة الهادفة إلى تشكيل المنظومات الاقتصادية المكانية المتكاملة وفق نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة التي تقوم بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة للحصول على أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة. ويظهر ذلك جلياً في المنظومة الاقتصادية النموذجية لمنطقة نهر البارد في إقليم الغاب.

* قسم الجغرافية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية -جامعة دمشق

مقدمة:

إن ارتفاع مستويات المعيشة والطلب المتزايد على السلع والخدمات وتعقد مطالب الإنسان في ظل التقدم العلمي والتقاني، والصعوبات التي تواجه بعض الدول في الحصول ما تحتاج إليه من المنتجات، ولاسيَّما التقانة منها، جعلت استثمار الموارد المحلية على أسس علمية أمراً ملحاً، لسدّ حاجة الاستهلاك المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الضرورية ذات الأهمية الاقتصادية. ويعدُّ التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف بأقصر وقت وأقل جهد ممكن. ويختلف الاهتمام بموضوع التخطيط من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، وأياً كانت درجة الاهتمام بهذا الموضوع، فإن التخطيط الإقليمي هو الأكثر أهمية لتحقيق الأهداف الموضوعة، فهو الذي يحدد اتجاهات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعليه يقع العبء الأكبر في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إعداد الخطط الإقليمية المتكاملة التي تسهم في الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية في الوحدات الإقليمية المحددة مسبقاً (الأقاليم)، إلا أن ذلك يتطلب ضرورة وجود هيئات متخصصة بالتخطيط الإقليمي، وتشريعاً عاماً يحدد العلاقات الوظيفية بين المراكز (الهيئة العليا للتخطيط) والوزارات (السلطات المركزية)، والأقاليم (الهيئات المحلية)، واعتماد نظام إدارة محلية، يعطي الهيئات المحلية صلاحيات إعداد الخطط المحلية والإشراف عليها وتنفيذها، فضلاً عن أطر مؤهلة لممارسة التخطيط الإقليمي، ويشكل الإقليم الاقتصادي المكان الأنسب للتداخل الوظيفي بين الهيئات التخطيطية المركزية (الهيئة العليا للتخطيط)، والسلطات المركزية المتمثلة بالوزارات، والهيئات المحلية المتمثلة بمجالس الإدارة المحلية. لهذا تستوجب عملية إعداد الخطة الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التكامل الأمثل للتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة. ويجري التنسيق بينهما في الهيئة العليا للتخطيط.

ولعلَّ الدول النامية هي الأكثر حاجة إلى تخطيط كامل وشامل (مركزي وإقليمي)، لأنها تعدُّ مصدراً مهماً للموارد الطبيعية والبشرية غير المستثمرة من جهة، وتعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية لا تحتمل تأجيل الحل من جهة أخرى. كما أنه غالباً ما يرتبط التخطيط فيها بالسلطات المركزية (الوزارات) التي يقتصر عملها على إعداد الخطط القطاعية وتنفيذها، ممَّا يجعل التنمية فيها جزئية لا تفي بالغرض، وهذا ما يتنافى مع أهداف التخطيط الإقليمي في التطوير الشامل المتكامل المتوازن لاقتصاد كل إقليم التي تتحقق فقط بالخطط الاقتصادية – المكانية المستقبلية المثلى التي هي نتاج تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، ضمن حدود الإقليم الاقتصادي، وتحديد مشاريع التنمية الملائمة للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة.

الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المدروس، إذ تشكل دراسة التخطيط كأسلوب علمي، ينظم عملية تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وضع الخطط للاستثمار الأمثل للموارد والوسائل ولإمكانيات المتوافرة لدى المجتمع، الأساس النظري والمنهجي لرفع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتحسين معيشة السكان.

أمَّا أهميتها التطبيقية، فتتمثل في دور التخطيط في الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة، وتشكيل المنظومات الاقتصادية النموذجية التي تحدد البنية الاقتصادية المثلى للاقتصاد الوطني والإقليمي، وتسهم في الحصول على أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في غياب دور التخطيط، ولاسيَّما التخطيط الإقليمي في الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة، وتنظيم الحياة الاقتصادية

والاجتماعية، ليس على مستوى الاقتصاد الوطني فحسب، بل على مستوى الأقاليم بمختلف مراتبها الإدارية، إذ من الملاحظ أن التخطيط القطاعي (المركزي) هو السائد في سورية، في حين أن التخطيط الإقليمي الشامل لايزال حديث العهد ولم يرقَ إلى المستوى الذي يسمح له بأداء دور بارز في وضع الخطط الإقليمية المتكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مبدأ الإقليمية الذي يتجلى في عدالة توزيع المشاريع التنموية في المكان التي تتوافر لها أفضل الظروف لتحقيق أكبر فعالية اقتصادية من جهة واجتماعية من خلال تأمين فرص العمل وتطور الخدمات الأساسية للسكان من جهة ثانية وذلك من أجل تقليل الفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الدولة.

فرضيات البحث:

1- تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الاقليمي في منطقة نهر البارد وتطورها وفق الخطة الاقليمية المتكاملة.
2- تشكل الظروف والموارد المحلية لمنطقة نهر البارد القاعدة الأساسية للتخطيط القطاعي والإقليمي.
3- تشكل منطقة نهر البارد منظومة مكانية اقتصادية تتكون من مجموعة من العناصر ذات الارتباط المتبادل والمشروط لتشكل مجمعاً مكانياً اقتصادياً.
4- تتشكل المنظومة الاقتصادية المتكاملة لمنطقة نهر البارد وتتطور بناءً على أفكار نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة.

أهداف الدراسة:

وتتمثل في تحقيق هدفين رئيسين هما:

الأول: نظري: ويتضمن تحليل الأسس النظرية والمنهجية، لتحديد أهمية دور التخطيط في تشكل المنظومات الاقتصادية المكانية النموذجية وتطورها على مستوياتها

الارتقائية كلّها، على أساس الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

الثاني: **تطبيقي**: ويتمثل في تطبيق الأسس النظرية والمنهجية في دراسة أهمية دور التخطيط بوصفها عاملاً مهماً في تحويل المناطق الإدارية إلى منظومات اقتصادية مكانية متكاملة، تسهم في تحديد بنيتها الاقتصادية وتخصصها الاقتصادي، وخصوصية بنيتها العمرانية، ودورها في التنمية الشاملة لكامل الإقليم، وكذلك تحديد مكانته في منظومة الاقتصاد الوطني، كما هو الحال في منطقة نهر البارد في إقليم الغاب.

مناهج الدراسة:

استخدمت في هذه الدراسة عدة مناهج علمية أسهمت في الوصول إلى نتائج دقيقة، وهذه المناهج هي:

1- **المنهج الوصفي التحليلي**: وقد استخدم لتوضيح المفهوم الأساسي للتخطيط، ودوره في تحقيق التطوير المتوازن للاقتصاد، وتنظيمه المكاني الأمثل الذي يسهم في الحصول على أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.

2- **منهج التحليل العاملي**: وقد حُلّلتْ خلاله العوامل المؤثرة في تشكل المنظومات الاقتصادية النموذجية في الإقليم وتطورها ودورها المهم في تحديد بنيته الاقتصادية وتخصصه الاقتصادي، ووظائف مراكزه العمرانية.

3- **المنهج الإقليمي**: يفيد في الدراسة الجغرافية الشاملة للإقليم طبيعياً واقتصادياً وبشرياً إذ تتحدد من خلالها شخصيته الإقليمية المتميّزة، ويساعد على التطوير الشامل والمتكامل لاقتصاد الإقليم بمختلف قطاعاته وتحسين العلاقات بينه وبين الأقاليم الأخرى، لتقليل الفروقات في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بينها..

4- **المدخل القطاعي**: ويفيد في دراسة القطاعات الاقتصادية ضمن الإقليم كمنظومات قطاعية كاملة ومتكاملة، وذلك من أجل تعرّف مشكلاتها واتجاهات تطورها ودورها في تشكل المنظومات الاقتصادية النموذجية وتطورها.

5- **المدخل المنظومي**: ويقوم بتحديد اتجاهات تطور المنظومات الجغرافية الاقتصادية في المناطق الإدارية ضمن الإقليم كمراكز تنموية اقتصادية، تسهم في الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وتحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية، نتيجة للاختيار الصحيح والمخطط للمؤسسات، تبعاً لظروف الإقليم وموارده الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ولموقعه الجغرافي الاقتصادي الممتاز، وموقعه الاستراتيجي بالنسبة إلى طرق المواصلات. [1]

الدراسات السابقة:

إن تزايد الاهتمام بموضوع التخطيط، جعله محط أنظار العديد من الباحثين والمختصين، الذين شكلوا مصدراً مهماً لدائرة واسعة من الدراسات والبحوث، التي توضح أهميته ودوره في تنظيم حياة المجتمع.

فقد كتب الدكتور حسن أمين الفتوى في كتابه "التخطيط الإقليمي – الجزء الأول"، أن التخطيط المكاني الاقتصادي يجري على مستويين رئيسيين هما:

أولاً: مستوى التخطيط المكاني الاقتصادي البسيط "وحيد الوظيفة" ويشمل: (التخطيط على مستوى المؤسسة، على مستوى الاتحادات النوعية للمؤسسات المتخصصة بوظيفة واحدة، والتخطيط المركزي القطاعي).

ثانياً: -مستوى التخطيط المكاني– الاقتصادي المركب الشامل(متعدّد الوظائف): (تخطيط المركز البشري الريفي والحضري، والتخطيط الإقليمي، وتخطيط الاقتصاد الوطني).

1 - كولوسوفسكي ن. ن: أسس التقسيم الإقليمي الاقتصادي، موسكو، 1958م، ص 138.

لكنه لم يبيّن أهمية التكامل بين هذين المستويين للتخطيط في تشكل المنظومة المكانية الاقتصادية في المنطقة الإدارية، أو الإقليم.

كما قام الدكتور صفوح خير بدراسة كل من التخطيط الشامل والتخطيط القطاعي ودورهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنه لم يبيّن ضرورة التكامل بينهما في المنطقة الإدارية أو الإقليم الاقتصادي لرفع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتقليل الفروقات في مستويات هذه التطور بين المناطق أو الأقاليم. وتناولت ت.ب بروسكوروفا موضوع التخطيط القطاعي، إذْ وضحت أهميته ودوره في تشكيل المنظومات المكانية القطاعية التي تتألف من منظومات قطاعية ثانوية وصولاً إلى الوحدات البنيوية ضمن حدود الوحدات الإقليمية الإدارية أو الأقاليم، لكن مثل هذه الدراسة يمكن أن تحقق تنمية إقليمية قطاعية (جزئية)، وهذا ما تتميّز به الدول النامية.

وتعدُّ دراسة ب.ب فولوبوي وب. أ بوبوفكين: "اقتران التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في المرحلة الراهنة" من الدراسات المهمة في هذا المجال، إذ وضعت الأسس النظرية والمنهجية لتكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، وتتمثل أهمية هذا التكامل في تسريع وتأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.

إلا أن ما يميّز هذه الدراسة هو موضوعها: (تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي ودوره في تشكل المنظومة المكانية الاقتصادية في المنطقة الإدارية، أو الإقليم) إذ يشكل الخطوة الأولى على الطريق الصحيح في تحقيق الهدفين معاً: النظري والعملي.

ففي مجال النظري يسهم في تعميق الأسس النظرية والمنهجية لتكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي وأهميته في رفع مستوى التطور الاقتصادي

والاجتماعي وتحسين مستوى حياة السكان في الوحدات الإدارية أو الأقاليم الاقتصادية.

أمَّا في المجال العملي فإن ضرورة التكامل بين هذين النوعين من التخطيط لتشكيل المنظومة المكانية الاقتصادية في المنطقة الإدارية، أو الإقليم تسهم في الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، وهذا ما يستوجب استخدام أسلوب التخطيط ابتداءً من الأجزاء إلى الكل، أي ابتداءً من القطاع الاقتصادي أو المؤسسة وانتهاءً بالاقتصاد الوطني وفق مسارين مختلفين: الأول: قطاعي، والثاني: إقليمي. فالمؤسسة ذات ارتباط مزدوج، لهذا لا بدَّ من أن تخضع للتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي على السواء. وهذا ما يؤكد ضرورة تحقيق هذا التكامل ضمن حدود الوحدات الإدارية أو الأقاليم الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وتظهر الأهمية التطبيقية لتكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في تشكل المنظومة الجغرافية الاقتصادية النموذجية وتطورها في منطقة نهر البارد الإدارية الواقعة في إقليم الغاب الاقتصادي.

أولاً- الأسس النظرية والمنهجية لدراسة أهمية التخطيط ودوره في التنمية الشاملة:

أ- مفهوم التخطيط ودوره في التنمية الشاملة:

أصبح التخطيط بمفهومه الواسع في الظروف الراهنة المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في دول العالم كلّها، على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة المشكلات التي تواجهها، ذلك أن مستوى تطور القوى المنتجة وطابع الإنتاج الاجتماعي يتطلبان تطوير اقتصاد مخطط، وموجه، وهادف، ومتناسب، لهذا ليس من الغرابة أن تبذل حكومات العديد من هذه الدول

مساعي كبيرة، من أجل الاستخدام العملي للتخطيط في مجالات الحياة كلّها، ومنها المجال الاقتصادي والاجتماعي، لقناعتها التامة بأن تحقيق أهداف التنمية الشاملة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط القائم على أسس علمية سليمة.

فالتخطيط عملية هادفة، الغرض منها اختيار أفضل السبل لتحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته، لبلوغ أعلى مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الاستخدام الأمثل للوسائل والإمكانيات التي يستطيع المجتمع توفيرها خلال مدة معينة.

كما أنه أسلوب لتنظيم عملية التطوير والتنمية ووسيلة لتحقيقها، لا بل هو الوسيلة العلمية الوحيدة التي تضمن استخدام الموارد بطريقة علمية وعملية سليمة، تعم فائدتها أفراد المجتمع جميعاً.

وقد تقاربت وجهات نظر الباحثين في تعريف التخطيط. بعضهم يعرفه: بأنَّه "الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلى حال أفضل بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة ممكنة". [1]

كما يعرفه بعضهم بأنَّه: أسلوب علمي منظم يستهدف التوصل إلى أفضل الوسائل لاستغلال الموارد الطبيعية والقدرات البشرية في تكامل وتناسق شامل، وفق جدول زمني معين، من خلال مجموعة من المشروعات المقترحة ". [2]

ويعرفه آخرون بأنَّه: "أسلوب علمي يهدف إلى دراسة أنواع الموارد والإمكانيات المتوافرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدامها لتحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع".[3]

1 - صفوح خير: التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000م، ص11.

2 - المرجع السابق، ص12.

3 - فؤاد محمد الصقار: التخطيط الإقليمي، الاسكندرية، 1969م، ص12.

وهذا يعني أن عملية التخطيط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدراسة العلمية المعمقة، للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المتوافرة لتحديد مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية إمكانيات استثمارها، ومدى استجابتها لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع المتمثلة في قدر أكبر من الإنتاج، وزيادة في الدخل القومي، ومن ثمَّ تحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وبرأينا فإن التخطيط هو: الأسلوب العلمي المنظم، لدراسة الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية وتقييمها واختيار أفضل الطرائق لاستثمارها، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الاتجاهات الأساسية، لضمان استمرارية التطور الاقتصادي والاجتماعي، من خلال زيادة فعالية الإنتاج الاجتماعي، وتعميق التطور الرأسي للبنية الاقتصادية للاقتصاد الوطني والإقليمي، مع الأخذ بالحسبان صيانة البيئة والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث والتدهور.

إن تحقيق مسألة زيادة فعالية الإنتاج الاجتماعي، وتعميق التطور الرأسي للبنية الاقتصادية التي تمثل الاتجاهات الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب تزايد الاهتمام بالعمل المنظم والمخطط الذي يتجلى في:

- اختيار الطرائق الأكثر فعالية، للحصول على أعلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية وأفضلها.
- اعتماد أسلوب الخطط الحالية والمستقبلية، للتحسين المستمر لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- التكامل العقلاني لكل من التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي.
- تحسين التناسب الإنتاجي الداخلي (داخل القطاع الإنتاجي) والخارجي (بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى).
- تأمين التوازن في النمو الاقتصادي داخل الإقليم وبينه وبين الأقاليم الأخرى.

وهذا ما يؤكد ضرورة التكامل بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، لتحقيق المهمة الأساسية للتخطيط المتمثلة في التطوير المتناسق والمتوازن للاقتصاد؛ وذلك من خلال الخطط المتكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

إن إعداد هذا النوع من الخطط يتطلب التعامل مع الاقتصاد الوطني كمجمع اقتصادي موحد، مؤلف من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (زراعة، صناعة، تجارة، نقل، خدمات...)، وكل قطاع عبارة عن مجموعة من المشاريع التنموية التي تشكل كيانه الاقتصادي. ويمر بمراحل عدة هي:

1 ً - **مرحلة التخطيط على مستوى الاقتصاد الوطني**:

ويُوضَعُ فيها الإطار العام للخطة، و يتألف من العناصر الآتية:

أ- تحديد الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها.

ب- الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ت- تحديد نسبة نمو الاقتصاد الوطني، وغالباً ما تقرر نسبة النمو هذه كمية الوسائل المستخدمة في التطوير ونوعيتها سرعة تحقيق نسبة النمو عبر الزمن.

ث- تحديد الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوافرة وتقييمها.

وتتناول هذه المرحلة دراسة العناصر ذات الطبيعة الشاملة مثل: تطورات الدخل القومي وحجم الادخار، وحجم الصادرات والواردات وتركيبها، ونمو السكان وتراكيبهم، وحجم القوى العاملة... وغيرها، وهذا يعني أن وضع الإطار العام للخطة يتطلب معرفة الإمكانيات المتاحة كلّها لتحقيق التنمية.

ويُدرَسُ فيها كل قطاع على حدة تمهيداً لإعداد الخطط القطاعية، انطلاقاً من الاحتياجات الضرورية للاقتصاد الوطني والسكان، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. تتناول هذه المرحلة دراسة حجم إنتاج القطاع وإمكانية زيادته، وحجم القوة العاملة المستخدمة في القطاع وإنتاجيتها، ومدى الإقبال على شراء منتجات القطاع

(محلياً وخارجياً) حاضراً وفي المستقبل، ومستوى التقانة في كل قطاع وإمكانية تطويره، والعلاقات الإنتاجية بين القطاع والقطاعات الأخرى... وغيرها من العناصر التي تشكل كيان القطاع وتحدد قدرته على التوسع بأن يكون نمو القطاعات مطابقاً لنسبة النمو الإجمالية التي حُدِّدَتْ في المرحلة الأولى.

3ً - **مرحلة دراسة المشاريع وتخطيطها**:

يعدُّ المشروع أصغر وحدة بالنسبة إلى التخطيط الاقتصادي، والقطاع هو عبارة عن مجموعة من المشاريع التي هي بمنزلة وحدات أو خلايا تشكل كيانه الأساسي. وغالباً ما تجري تنمية القطاع الاقتصادي من خلال إنشاء مشاريع جديدة، أو توسيع مشاريعه الموجودة أو القيام بالإنشاء والتوسيع معاً. وتشمل هذه المرحلة دراسة تكاليف إنشاء كل مشروع من جهة، ومقدار العائدات المباشرة وغير المباشرة التي سيدرها من جهة أخرى. وتقوم هيئة التخطيط بجمع المشاريع ودراسة تكاليف كل منها وعائداته، حيث تُقَرُّ المناسبة منها وتُنسَّقُ.

وبديهي أن مجموع تكاليف المشاريع الواردة في الخطة يجب أن يكون مساوياً لمجموع الإمكانيات المتاحة، كما يجب أن يكون حاصل جمع العائدات المتوقعة لهذه المشاريع مساوياً لنسبة النمو التي حددت في المرحلة الأولى. وبالانتهاء من مرحلة اختيار المشاريع ومفاضلتها وتنسيقها، تأخذ الخطة شكلها الكامل وتصبح جاهزة للتنفيذ بعد المصادقة عليها. [1]

وتكمن أهمية هذه المرحلة في تحديد الدور الإنمائي لكل قطاع في الاقتصاد الوطني، فتحقيق التنمية على مستوى المشروعات يعكس مستوى تنمية القطاعات الاقتصادية، كما أن حاصل جمع حصص القطاعات في التنمية يكون مساوياً للنسبة الإجمالية لنمو الاقتصاد الوطني.

1 - محمود الحمصي: التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، بيروت، 1969م، ص 48.

وتُفْرَضُ مرحلتا تخطيط قطاعات الاقتصاد الوطني، وتخطيط المشاريع الإنمائية ضرورة تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، ضمن إطار عام لخطة التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني.

ب- مفهوم التخطيط القطاعي ودوره في التنمية:

تقوم مرحلة تخطيط قطاعات الاقتصاد الوطني على أساس دراسة إمكانية هذه القطاعات وقدرتها على النمو، تمهيداً لتحديد دور كل منها في التنمية، وتتضمن إحداث تغييرات في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، تهدف إلى تطويره على أساس تنويع الإنتاج وزيادة حجمه، وإزالة حالات عدم التوازن التي انطوى عليها قبل تطبيق أسلوب التخطيط؛ وهذا يعني أن تخطيط القطاعات يهدف في الواقع إلى زيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات، بنسب تتلاءم وتزايد حاجة السكان لمنتجاتها، ومن ثمَّ تحقيق التوازن بين حجم الإنتاج وحجم الطلب المتزايد عليه. ويجري ذلك من خلال تعرّف حجم الطلب حاضراً والتنبؤ به في المستقبل، لوضع خطة تطوير شاملة تجعل القطاع قادراً على تلبية الطلب المتزايد على المنتجات.

ويعني مصطلح قطاع: مجموعة المؤسسات والتنظيمات الإنتاجية المتجانسة في: السلع المنتجة وطابع الخدمات، وتحويل المادة الخام وتصنيعها، أو مجموعة العمليات التي تتميّز بعلاقاتها الرأسية المبنية على أساس التسلسل التقاني والإداري. [1]

ويرتبط التخطيط القطاعي بالإدارة المركزية المتمثلة بالوزارات، إذْ تقوم كل منها بوضع الخطة القطاعية للقطاع التابع لها، بالاعتماد على إمكانياتها الكبيرة في الإفادة من منجزات التقدم العلمي والتقاني لتطوير الإنتاج، وتحسين مستوى الخدمات لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان، ورفع مستواهم المعاشي والحضاري بأقصر وقت وأقل جهد.

1 - مايرغويز. ل.م: منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية، إصدار جامعة موسكو، 1981م، ص76.

كما يتطلب تقسيماً إقليمياً خاصاً بقطاع معين (أقاليم زراعية، وسياحية، وصناعية... الخ)، وذلك من أجل الخطة المكانية لتوزيع هذا القطاع وتطويره. إلا أن ثغرات التخطيط القطاعي حالت دون تمكنه من تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة، والعلاقات والارتباطات المتبادلة بين القطاعات لتشكيل بنية بين قطاعية (بين القطاعات الاقتصادية)، تقوم على أساس اشتراك قطاعين اقتصاديين أو أكثر، لإنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة معينة، كما حالت أيضاً دون التنسيق بين نشاطات الإدارات المختلفة التي تتبع لها المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتأمين التناسب الإقليمي بين منتجات هذه المؤسسات، إلى جانب اهتمامه الكبير بالتخطيط للقضايا التنموية الكبيرة ذات التأثير الواسع في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة، وإهمال المشكلات المحلية الخاصة بكل إقليم ومعالجتها بدقة وتفصيل. ولهذا يفتقر التخطيط القطاعي إلى إمكانية التنظيم المكاني الأمثل لاقتصاد الأقاليم بمختلف مراتبها الإدارية، وتشكيل المنظومات الجغرافية الاقتصادية المتكاملة، على أساس الاستثمار المتكامل والشامل للموارد المتوافرة. لكن هذا لا ينفي دور التخطيط القطاعي في تشكيل المنظومات الاقتصادية القطاعية التي تقسم إلى منظومات ثانوية، توضع على أساسها خطط تطوير القطاعات الاقتصادية، وبهذا الخصوص كتبت بروسكوروڤا. ت.ب: أن "المنظومات الثانوية القطاعية للبنية الإنتاجية في الوحدة الإدارية، تخصص لإعداد مشاريع خطط تطوير كل قطاع اقتصادي على أساس معايير التطور المعروفة والمستخدمة ومقاييسها، مع الأخذ بالحسبان حساب مقومات البنية المحلية والقطاعية للاقتصاد.[1]

إن الطريقة الوحيدة لتلافي هذه الثغرات تكمن في اللجوء إلى إجراء عملية تنسيق شاملة ومستمرة بين القطاعات الاقتصادية، تقوم بها جهة واحدة مسؤولة تتسم بسعة أفقها لتشمل عناصر الاقتصاد الوطني كلّها.

1 - بروسكوروڤا. ت.ب: المنظومات القطاعية الثانوية (تحت المنظومات القطاعية) في الوحدات الإدارية، موسكو، 1980م، ص 37.

جـــ - مفهوم التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية الشاملة:

يؤدي التخطيط الإقليمي الشامل دوراً مكملاً لدور التخطيط القطاعي في إعداد الخطة الإقليمية الشاملة، حيث يتلافى ثغرات التخطيط القطاعي، كما أنه يضفي المزيد من التماسك والتناسق بين مكونات الخطة الوطنية للتنمية الشاملة، ويخفف كثيراً من أعباء التخطيط القطاعي، ومن ميزات التخطيط الإقليمي أيضاً، أنه يسمح لشريحة واسعة من المجتمع بممارسة العمل التخطيطي، مما يحفز سكان الأقاليم والمناطق على الاهتمام أكثر بشؤون تطوير أقاليمهم ومناطقهم، كما أنه يعمل على توسيع السمات الديمقراطية وتعميقها في الممارسات التخطيطية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، إذ إنَّ وجود الأجهزة في الأقاليم، يتيح للسكان فيها إمكانية المشاركة وإبداء الرأي وتفعيل دور المبادرة المحلية، في وضع الخطط المتعلقة بمناطقهم وتنفيذها.

ولهذا يعرّف التخطيط الإقليمي بأنَّه: "دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المستثمرة وغير المستثمرة في منطقة محددة من الأرض، تتصف بميّزات خاصة وتواجه مشكلات محددة، بهدف معرفة إمكانياتها والنهوض بها ورفع مستوى معيشة سكانها لتحقيق أهداف معينة". (1)

ويعرفه آخرون بأنَّه: "محاولة مدروسة للتوصل إلى الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية عن طريق التخصص الإنتاجي الإقليمي، بالتلاؤم مع الخصائص الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة".(2)

وبرأينا فإنَّ التخطيط الإقليمي هو: "دراسة الظروف والموارد الطبيعية والبشرية وتقييمها في كل وحدة مكانية، لتحديد الطريقة المثلى لاستثمارها، والتنظيم المكاني الأمثل لاقتصادها من خلال الاختيار الأفضل والتوزيع الأنسب للمؤسسات

1 - فؤاد محمد الصقار: التخطيط الإقليمي، الاسكندرية، 1969م، ص 12.

2 - سمير صارم: التخطيط، نموذج القطر العربي السوري، دمشق، 1983م، ص 13.

الإنتاجية والخدمية، بشكل يتلاءم وخصائص المكان ومقوماته وموارده من جهة، وتلبية الاحتياجات الإنتاجية والخدمية للمجتمع من جهة ثانية، وتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة من جهة ثالثة، مع الأخذ بالحسبان صيانة البيئة والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث والتدهور.

إن هذه الأهمية للتخطيط الإقليمي تجعل منه المرحلة الرابعة لاستكمال إعداد الخطة الإقليمية المتكاملة والشاملة، لهذا كان لا بدَّ من تعميق أسسه النظرية والمنهجية ورفع مستواه العلمي، من خلال توسيع البحوث العلمية وتعميقها للجغرافيين الاقتصاديين التي تتناول المنظومات الجغرافية الاقتصادية، بوصفها موضوعات أساسية لها. إلا أن الاستنتاج العلمي للقضايا المعقدة للتخطيط الإقليمي تضع أمام هؤلاء الجغرافيين مجموعة من المسائل المهمة المحددة، التي تقود إلى:

1- كشف جوهر المنظومات الجغرافية الاقتصادية بمختلف مراتبها الهرمية (على مستوى الاقتصاد الوطني، والأقاليم الاقتصادية، والمناطق الإدارية، والنواحي... الخ). ودراسة بنيتها وعلاقاتها.
2- دراسة التباينات المكانية في الظروف والموارد الطبيعية والبشرية لتطور المنظومات الجغرافية الاقتصادية، بهدف الاستثمار المتكامل والتنظيم المكاني الأمثل.
3- وضع النموذج الأفضل لتطوير القطاعات الاقتصادية كلّها (الإنتاجية والخدمية) ضمن حدود الوحدات الإقليمية، التي تشكل أساساً لوضع الخطط المتكاملة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.
4- إعداد المخططات للتوزع الجغرافي الأنسب للمراكز العمرانية ومنظومة التوطن السكاني، مع الأخذ بالحسبان المقومات المكانية لتطور القوى المنتجة على مستوى الوحدات الإدارية، والأقاليم الاقتصادية، والمجمع الموحد للاقتصاد الوطني.

إن حل هذه القضايا المهمة سيؤدي بالضرورة إلى التطور المتكامل والشامل للوحدات المكانية (المجمع الموحد للاقتصاد الوطني، والإقليم الاقتصادي المنطقة الإدارية... وهكذا).

يعتمد التخطيط الإقليمي في إدارة الاقتصاد وتخطيطه على التقسيم الإقليمي الاقتصادي الشامل (أي على تحديد الأقاليم الاقتصادية، وإظهار إمكانيات تطورها الأفقي والرأسي وتأمين الوسائل اللازمة لذلك).

د- تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في الإقليم ودوره في التنمية الشاملة:

يعدُّ الإقليم الاقتصادي الإداري في المرحلة الراهنة لتشكيل الإدارة القطاعية المحلية، حلقة مهمة للتخطيط الإقليمي، إذ يمتلك الإمكانيات الكبيرة لتحسين التنظيم المكاني لقواه الإنتاجية في المستقبل. إلا أن ذلك يتطلب ضرورة وجود الهيئات المتخصصة بالتخطيط الإقليمي، وتشريعاً عاماً يحدد العلاقات الوظيفية بين المركز (الهيئة العليا للتخطيط)، والوزارات (السلطات المركزية) والأقاليم (الهيئات المحلية)، واعتماد نظام إدارة محلية، يعطي الهيئات المحلية صلاحيات إعداد خططها المكانية والإشراف على تمويلها وتنفيذها، فضلاً عن الأطر المؤهلة والمدربة لممارسة التخطيط الإقليمي.

ويظهر التداخل الوظيفي للهيئات التخطيطية واضحاً على أرض الإقليم، مما يجعل عملها ذا طبيعة تكاملية فمبدأ المركزية يتجلى في تركيز الهيئات التخطيطية القيادية على حل المهام الاستراتيجية الشاملة للنمو الاقتصادي، إذْ تقوم بتحديد الاتجاهات الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، من خلال التخطيط على مستوى المشروعات الكبيرة التي تؤثر في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أمَّا المبدأ القطاعي فأهميته تكمن في ممارسة سياسة علمية تقانة موحدة، وتحديد الهيئات المسؤولة عن تلبية الاحتياجات الإنتاجية المادية للمجتمع (الزراعية،

الصناعية...الخ)، من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية على مستوى البلاد، وداخل كل إقليم، بينما يسهم المبدأ الإقليمي في حل مسائل الاستخدام العقلاني للموارد البشرية. وتطوير القطاع الخدمي السكاني (الصحة، والتعليم، والمرافق العامة، والسكن... وغيرها).

فضلاً عن لك يتحقق عن طريق المبدأ القطاعي (الوزارات) إدارة كثير من القطاعات التي تتميّز بأهمية حيوية، لحل مسائل اقتصادية واجتماعية مهمة مثل: التجارة، والخدمات المعيشية، والتعليم، الصحة.. وغيرها، إذْ ينتمي كل منها إلى وزارة معينة تتبع رئاسة مجلس الوزراء مباشرة.

ويبدو للوهلة الأولى أن المبدأ القطاعي والمبدأ الإقليمي في التخطيط متعارضان وينفي أحدهما الآخر، إلا أنهما في الحقيقة مترابطان ويكملان بعضهما بعضاً، لأنّ كليهما لهما طبيعة اجتماعية واحدة ويعكسان وحدة مصالح المجتمع. لهذا لابدَّ من التنسيق بين عمل الهيئة العليا للتخطيط وعمل السلطات المركزية (الوزارات)، والهيئات المحلية، من أجل إعداد الخطة الإقليمية المتكاملة والشاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني أن الدور الفاعل للخطة الحكومية المركزية وخطط الأعضاء المحليين، يرتبط بالتكامل المثالي للتخطيط القطاعي والإقليمي، وغالباً ما ينعكس ذلك في خطط الاقتصاد الوطني، التي تركز على تنسيق مهام تطوير القطاعات الاقتصادية والأقاليم على السواء، كما ينعكس في نظام هيئات الإدارة، إذ يستحيل وجود نظام الإدارة المخططة من دون القيادة المركزية، والسياسة التقانية القطاعية، وتطوير المبادرة المحلية وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للإقليم. ولهذا أخذ الاهتمام يتزايد بالخطط الإقليمية المتكاملة، التي تهدف إلى بحث مجموعة القضايا البيئية (الطبيعية)، والاقتصادية والاجتماعية، ذات الارتباط المتبادل كمنظومة كاملة ومتكاملة، ضمن حدود الوحدة الإقليمية (الإقليم)، أو المنطقة الإدارية، وتعدُّ هذه خطوة مهمة لتعميق الأسس النظرية والتطبيقية للتخطيط الإقليمي.

ومن الواجب أن تبحث الخطة الإقليمية المتكاملة لتطوير البنية الاقتصادية وتعميق التخصص الاقتصادي للمنطقة أو الإقليم، بوصفها وسيلة أساسية لتكامل التخطيط القطاعي والإقليمي. وتكمن أهميتها في حل القضايا الاقتصادية العامة والقضايا بين القطاعية الآتية:

1- الاستثمار المتكامل للموارد الطبيعية في المنطقة الإدارية (الإقليم الإداري الاقتصادي) و اختيار النموذج الأكثر فعالية في عملية الاستثمار هذه.
2- الاستثمار الهادف لموارد القوة العاملة، من خلال التطوير المتكامل لقطاعات البنية الإنتاجية وغير الإنتاجية (الخدمية) في المنطقة الإدارية (الإقليم الإداري الاقتصادي).
3- تشكيل البنية القطاعية والبنية الإقليمية المثلى للمنظومة الاقتصادية في المنطقة الإدارية أو الإقليم الإداري الاقتصادي.
4- توظيف الاحتياطات بين القطاعية لنمو إنتاجية العمل من خلال تنظيم المجمعات بين القطاعية التي تتشكل على أساس المحاصيل أو الموارد ذات الاستثمار المشترك والمتكامل مثل: (الشوندر السكري، والقطن، والبذور الزيتية، والنفط، والغاز الفوسفات...الخ).
5- تطوير العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أجزاء المنطقة الإدارية (الإقليم الإداري الاقتصادي)، وبينها وبين المناطق الأخرى، على أساس التقسيم الجغرافي للعمل (التخصص الإنتاجي والتكامل الاقتصادي).
6- إزالة الفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أجزاء المنطقة الإدارية (الإقليم الإداري الاقتصادي)، ورفع مستوى حياة السكان.
7- تخطيط شبكة المراكز العمرانية، وتشكيل المنظومة الموحدة للتوطن السكاني.

8- صيانة البيئة الطبيعية والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث والتدهور. ويستوجب حل هذه القضايا التكامل الأمثل للتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، والتحسين المستمر للخطط الإقليمية المتكاملة.

وتشكل الموارد الطبيعية (الثروات الباطنية، والموارد المائية، وموارد التربة بعناصرها المختلفة، والثروة الغابية... الخ)، فضلاً عن موارد القوة العاملة والموارد المادية التمويلية، العوامل الأساسية في إعداد الخطط الإقليمية المتكاملة، ولاسيَّما أن لهذه الموارد أهمية بين قطاعية، إلا أن المشكلة تكمن في تأمين الاستثمار الأمثل لها، وهذا مالا يتحقق في ظل التخطيط القطاعي واهتمامات ومصالح الإدارات منفردة، مما يستدعي ضرورة تزايد دور التخطيط الإقليمي وأعضاء الإدارة الإقليمية في تشكيل المنظومات الاقتصادية النموذجية التي تسهم في الاستصلاح الكامل والمتكامل للمساحة والاستثمار الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية الذي يحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، وفق متطلبات صيانة البيئة والحفاظ عليها وحمايتها. ويعدُّ ذلك شرطاً مهماً لرفع المستوى العلمي للتخطيط الإقليمي.

ويحتل تطوير شبكة المراكز العمرانية و تخطيط المنظومة الموحدة للتوطن السكاني مكانة مهمة في الخطة الإقليمية المتكاملة. فالتوزع الجغرافي للمراكز العمرانية يؤدي دوراً بارزاً في استثمار الموارد الطبيعية، كما أن تخطيط زيادة فعالية استخدام القوة العاملة يشكل أحد العوامل المهمة في تطوير الإنتاج، ذلك أن عدم التوازن بين القوة العاملة و فرص العمل سيؤدي إلى تفاقم مشكلة الاستثمار العقلاني لهذه الموارد. فضلاً عن ذلك يسهم تطوير شبكة المراكز العمرانية في تحديد البنية الوظيفية لتلك المراكز وإمكانيات تطورها.

إلا أن إعداد الخطط الإقليمية المتكاملة وتنظيمها يواجه مشكلات عدة أهمها: غياب الأساس المنهجي المحدد وعدم وضوح الدور الوظيفي لها، فهي تتشابه في منهجيتها و بنيتها و مؤشراتها مع الخطط القطاعية، لهذا من الصعب تحديد المستويات

الإقليمية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وإظهار التناسب الإقليمي والتناسب بين القطاعي (بين القطاعات الاقتصادية) من حيث حجم الإنتاج ونوعيته، فضلاً عن الدور الضعيف لمراقبة الأعضاء المخططين المحليين لسير مؤشرات الخطط المتكاملة وتنفيذها، في ظل غياب قاعدة المعلومات والمعطيات الإحصائية، في المناطق والنواحي...إلخ، إلى جانب محدودية حقوق الأعضاء المحليين وصلاحياتهم في إعداد خطط التطوير الإقليمي والمحلي المتكاملة وإقرارها. لهذا يحتاج التكامل بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي إلى الدقة في المعلومات، وإضافة مجموعة مناهج جديدة إلى التخطيط الإقليمي (كالمنهج القطاعي والمنهج بين القطاعي، ومنهج الدورات الإنتاجية، على أساس المادة الخام والطاقة المحركة... إلخ). وتوسيع حقوق المجالس المحلية وصلاحياتها، وتحديد الأعضاء المخططين والإداريين وتعيينهم، في الوظائف المناسبة؛ وهذا ما يشكل الأساس الحقوقي للديمقراطية في الإدارة والتخطيط من أجل توسيع المبادرات في الأمكنة، واستخدام الاحتياطات المكانية للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

فعلى سبيل المثال إن إسناد مسألة إعداد الخطة المتكاملة وإقرارها لإنتاج المواد الأساسية المحلية وتوفير الخدمات (السلع الاستهلاكية، والمرافق العامة، والسكن، والخدمات الثقافية... إلخ). بغض النظر عن تبعيتها الإدارية لمؤسسات وهيئات معينة، إلى أعضاء المجالس المحلية لمراقبتها ومتابعة سير تنفيذها، سيسمح بجمع مصالح الوزارات والإدارات مع مصالح الإدارة المحلية في التوزيع الأمثل للقوى المنتجة.

وهكذا يعدُّ بحث الأشكال التنظيمية العقلانية وتطبيقها، لتكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي أحد الاتجاهات المهمة لتطوير البنية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الإقليمي، والطريقة الأكثر فعالية للحصول على قدر أكبر من الإنتاج وزيادة في الدخل القومي، أي على أكبر فعالية اقتصادية

واجتماعية ممكنة، ومن ثمَّ تحقيق أهداف التنمية الشاملة،إلا أن ذلك مرتبط بالعوامل الموضوعية الآتية:

- تقوية دور الطابع الاجتماعي في الإنتاج والتنمية.
- حساب كافة الجوانب الايجابية والسلبية لكل من التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي.
- التقليل من الاعتماد على التطور الأفقي والانتقال إلى مرحلة التطور الرأسي للبنية الاقتصادية.
- تزايد دور المدخل التكاملي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن الجوانب التقانية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية..... وغيرها.

وتتجلى ضرورة تكامل التخطيط القطاعي و التخطيط الإقليمي ضمن حدود المنطقة الإدارية في الإقليم، في منطقة نهر البارد الواقعة في إقليم الغاب، بوصفه عاملاً مهماً في تحديد بنيتها الوظيفية القطاعية والمكانية، وتعميق تخصصها الاقتصادي، من خلال تحويلها إلى منظومة اقتصادية اجتماعية نموذجية، تقوم على أساس الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة.

ثانياً: تطبيق الأسس النظرية والمنهجية لدراسة أهمية تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في منطقة نهر البارد ودوره في التنمية الشاملة:

أ- لمحة جغرافية عامة عن منطقة الدراسة:

تحتل منطقة نهر البارد الزاوية الجنوبية الغربية من إقليم الغاب، يحدها من الغرب سلسلة جبال الساحل، ومن الشرق العشارنة، ومن الشمال طريق حماة – السقيلبية والمناطق الحراجية الشمالية، ومن الجنوب تل سلحب.

وتتميّز بموقعها الجغرافي الاقتصادي الممتاز، والاستراتيجي بالنسبة إلى طرق المواصلات، تقع على طريق نهر البارد – بيت ياشوط الذي يصل سهل الغاب بالمدن الساحلية، ويتصل بالطريق الرئيسية الواصلة بين دمشق وجسر الشغور، وتحيط بها المراكز الحضرية المتمثلة بمدن "حماة، حمص، اللاذقية، طرطوس، حلب، إدلب، السقيلبية، محردة، مصياف..."ممَّا أدى إلى اتساع نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية والثقافية، وتتصف بظروفها ومواردها الطبيعية المتعدّدة والمتنوعة (المناخية، والتضريسية، والموارد المائية، والتربة الخصبة...إلخ) فضلاً عن غناها بالمناطق الجغرافية الطبيعية والمواقع الأثرية التاريخية، ممَّا جعلها تتمتع بمقومات سياحية ترفيهية وتاريخية، ومراكز استجمام ومصحات تمتد أراضيها نحو الشمال لتضم منطقة عين الكروم، ونحو الشرق، وهذا ما يعطيها إمكانية التوسع الحيوي في المستقبل.

جعلت هذه المقومات منطقة نهر البارد المكان الأمثل لمشروع إنشاء منظومة اقتصادية اجتماعية نموذجية كاملة ومتكاملة مجهزة بالبنى التحتية المتطورة ومزودة بالخدمات، تهدف إلى بناء قاعدة مثالية للطاقات الإنتاجية وزيادة الطاقة التصديرية وتؤدي دوراً مهماً كمركز تنمية رئيس في إقليم الغاب.

وضعت الهيئة العامة لإدارة تطوير استثمار الغاب وتنظيمه دراسة أولية لمكونات مشروع إنشاء مدينة زراعية – صناعية كتجربة أولية تضم منشآت صناعية تقوم بمعالجة المادة الخام الزراعية، ومخازن ومستودعات للخزن للحفظ والتبريد والتوزيع، وبنية تحتية إنتاجية وخدمية اجتماعية ومساكن للعاملين فيها. وتتألف البنية الإنتاجية من قطاعي الزراعة والصناعة، وقد جاءت هذه الدراسة تجسيداً للتوجهات الحكومية في سورية التي بدأت تعطي التخطيط الإقليمي أهمية كبرى، إلا أن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تستند إلى قوانين التكامل الأمثل للتخطيط القطاعي والإقليمي الذي يراعي شروط التجميع المنظم والمنسق والهادف للمؤسسات الإنتاجية والخدمية

الذي يحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، من خلال الإفادة من ميزات تركز الإنتاج وتكتله المتمثلة في:

- ضخامة المؤسسات الصناعية المتخصصة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وقلة تكاليفه.
- الإفادة من تركز المنشآت الخدمية والمرافق العامة لخدمة الإنتاج والسكان، وذلك لاختصار تكاليف إنشائها،
- وكذلك الإفادة من الترابط الأفقي والرأسي والتسلسل التقاني والتكامل بين المؤسسات.

إن تحقيق هذه الميزات يحتاج تنظيماً مكانياً أمثل لمنشآت البنية الإنتاجية، يقوم على أساس نظرية الدورات الإنتاجية للمواد الخام والطاقة المحركة، لتخطيط العلاقة بين الطبيعة والتكنولوجية والإنسان، تسهم في نشوء المجمعات الإنتاجية النموذجية التي تحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية، وتعمل على صيانة البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور. ويقصد بالدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة: مجموعة الحلقات الإنتاجية ذات الارتباط المتبادل والتسلسل التقاني التي تتطور في الإقليم الاقتصادي، على أساس الاقتران المكاني لنوع محدد من المادة الخام والطاقة المحركة، تسهم باستثمار المادة الخام ابتداءً من حالتها الأولية، وحتى الحصول على أشكال السلع الجاهزة كلّها التي يمكن إنتاجها انطلاقاً من مبدأ تقريب الإنتاج من مصدر المادة الخام والطاقة المحركة والاستثمار العقلاني لكامل مكوناتها.

وتنتمي كل حلقة إنتاجية إلى سلسلة تكنولوجية واحدة، وتتطلب طاقماً خاصاً من المواد الخام وموارد القوة العاملة، وتحقق الفعالية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التنظيم الفعال والمتكامل للإنتاج.

مع تنوع المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية لإقليم الغاب وتعدّد موارده الطبيعية، إلا أنه يبقى موطناً للنشاط الزراعي المتميّز بإنتاج المحاصيل المختلفة،

ولاسيَّما تلك التي تملك أهمية بين قطاعية، أي التي يمكن أن تستثمر بشكل مشترك. لهذا يشكل الإنتاج الزراعي لإقليم الغاب والأقاليم المجاورة له المصدر الأساسي للمواد الخام اللازمة لنشوء المنظومة الاقتصادية المكانية وتطورها في منطقة نهر البارد كمركز تنمية رئيس في الإقليم. وبالاستناد إلى نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة، يمكن تحديد مكونات بنية هذه المنظومة على النحو الآتي:

1 - **البنية الإنتاجية**: وتشمل: الدورات الإنتاجية الزراعية – الصناعية للزراعة المروية، وتتألف من:

- الدورة الإنتاجية لزراعة مادة الشوندر السكري وتصنيعها بكامل حلقاتها الأساسية والثانوية المتممة لها. المتمثلة في:

أ- مراحل الزراعة وتضم: تهيئة الأرض الزراعية، واختيار النوعية الجيدة للبذار، وتأمين مستلزماتها جميعها من تقانات متنوعة وأسمدة ومواد كيميائية، والقوة العاملة المتخصصة بهذا النوع من الزراعة للحصول على المادة الخام (الشوندر السكري)، ثم زراعة المحصول وقلعه وتصديره إلى معامل التصنيع.

ب- وتشمل هذه المرحلة المعالجة الميكانيكية للمادة الخام (غسل الشوندر السكري وتنظيفه، وتجفيفه، وتقطيعه، ومعالجته)، وتتميّز هذه المرحلة بطاقمها الخاص من المادة الخام والتقانات اللازمة للمعالجة والطاقة المحركة والقوة العاملة المتخصصة.

ت- وتتميّز المرحلة الثالثة بالمعالجة المعقدة للخامات، وتُستَخلَصُ خلالها المواد الثانوية المرافقة للسلعة الرئيسة (مادة السكر)، مثل: مادة المولاس اللازمة لصناعة الخميرة والكحول، فضلاً عن النفايات المعروفة باسم التفل التي تشكل المادة الخام لتصنيع الأعلاف المركبة.

ث- المرحلة الرابعة: وتُستَخلَصُ فيها السلع الجاهزة، وكذلك تجري المعالجة الصناعية للمخلفات وتحويلها إلى أعلاف مركبة. وهذا ما يوضّحه الشكل رقم(1).

الشكل رقم (1): الدورة الإنتاجية لتصنيع مادة الشوندر السكري

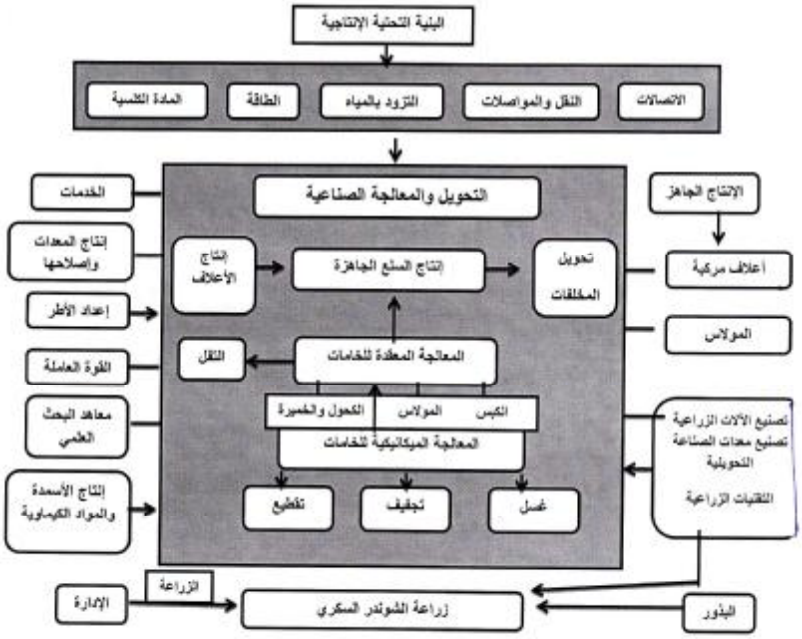

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات النظرية لتصنيع مادة الشوندر السكري. خروشـــوف أ.ت: جغرافية الصناعة. موسكو، دار الفكر، 1986م، ص 218.
وبناءً على المعلومات التي جُمِعَتْ خلال الزيارة الميدانية لمعمل سكر تل سلحب، 2011م.

2 - الدورة الإنتاجية لزراعة مادة القطن وتصنيعها:

وتعدُّ أحد الفروع الأساسية للدورة الإنتاجية الزراعية – الصناعية للأراضي المروية، إذ يشكل محصول القطن أحد المحاصيل الصناعية المهمة في إقليم الغاب، إذْ يحتل الإقليم المرتبة الخامسة في القطر من حيث المساحة المزروعة. فقد بلغت المساحة المزروعة بالقطن في الإقليم نحو 4051 هكتار، أي بنسبة 5% من إجمالي المساحة المزروعة، أنتجت نحو 14748طن، أي ما يعادل 2.26% من إجمالي إنتاج القطن في سورية، بحسب معطيات المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009م. وتشكل عمليات تصنيع مادة القطن الخام مجمعاً إنتاجياً متكاملاً، يتألف من حلقات إنتاجية رئيسة هي: الزراعة لتأمين المادة الخام، وصناعة حلج القطن، وغزل الخيوط القطنية، ونسجها، وصناعة الألبسة القطنية الجاهزة، أمَّا الحلقات الثانوية فهي: صناعة

القطن الطبي، وصناعة الزيوت القطنية، وصناعة الصابون، وتصنيع الأعلاف المركبة... وغيرها. وهذا ما توضحه معطيات الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): الدورة الإنتاجية الزراعية – الصناعية للزراعة المروية فرع الصناعة التحويلية لمادة القطن الخام

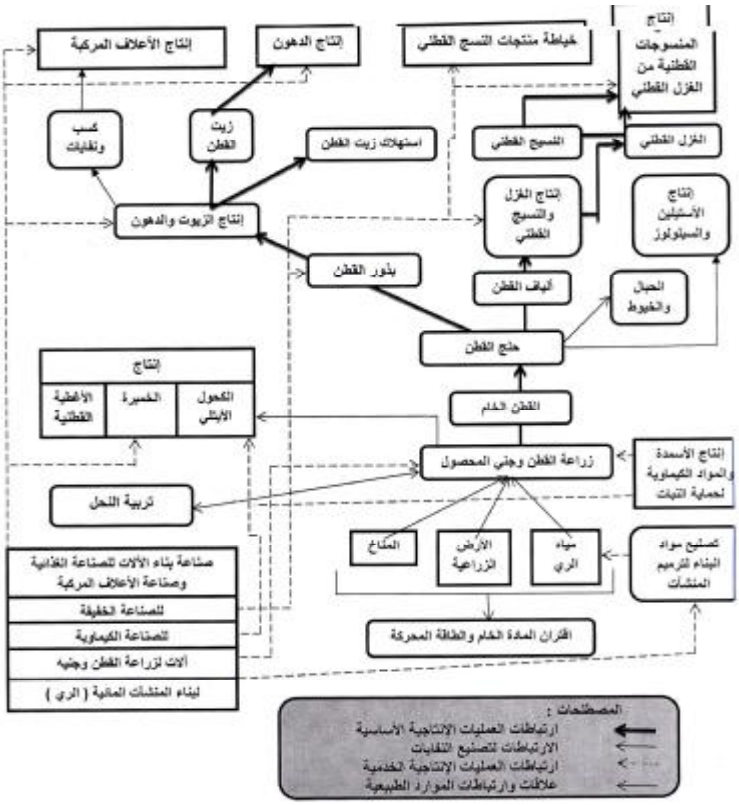

المصطلحات:
ارتباطات العمليات الإنتاجية الأساسية
الارتباطات لتصنيع النفايات
ارتباطات العمليات الإنتاجية الخدمية
علاقات وارتباطات الموارد الطبيعية
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات النظرية لأكاديمية العلوم الأوزبكية: القوى المنتجة في أوزبكستان ومستقبل تطورها، طشقند، إصدار دار فان، 1986م، ص 104.
وبناءً على المعلومات التي جُمِعَتْ خلال زيارة محالج محردة للقطن ومعمل الغزل والنسيج القطني في حماة، 2011م.

3 - الدورة الإنتاجية لتصنيع البذور الزيتية:

يعدُّ محصول البذور الزيتية (عباد الشمس الزيتي) أحد المحاصيل الاقتصادية المهمة التي يتخصص بها إقليم الغاب. وقد شهدت هذه الزراعة تراجعاً ملحوظاً في المساحة المزروعة من 1419 إلى 113 هكتاراً، والإنتاج من 2638طن إلى 220طناً خلال المدة بين 2001-2009م، ويعود ذلك إلى عوامل طبيعية وبشرية، أهمها انخفاض كميات الأمطار الهاطلة وانعكاس ذلك على الموارد المائية، إلى جانب ارتفاع أسعار المحروقات، التي أدت إلى تقلص المساحات المزروعة بالمحاصيل الاقتصادية في الإقليم، ومنها محصول البذور الزيتية.

وتمثل الدورة الإنتاجية لتصنيع البذور الزيتية أحد أشكال التكامل الزراعي– الصناعي، إذْ تحدد الخصائص العامة للتنظيم المكاني للمنشأة الزراعية–الصناعية وبنيتها الإنتاجية والتنظيمية، من خلال عمليات تصنيع المادة الخام والحصول على أشكال السلع الجاهزة الرئيسة والثانوية كلّها، وهذا ما توضحه معطيات الشكل رقم (3). [1]

1- علي محمد دياب: مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية. مطبوعات جامعة دمشق، 2010م، نقلاً عن و. طوبتشيف: التنظيم المكاني للمجمعات والمنظومات الجغرافية. أوديسا، التعليم العالي، 1988م، ص204.

الشكل رقم (3): الدورة الإنتاجية لتصنيع بذور دوار الشمس

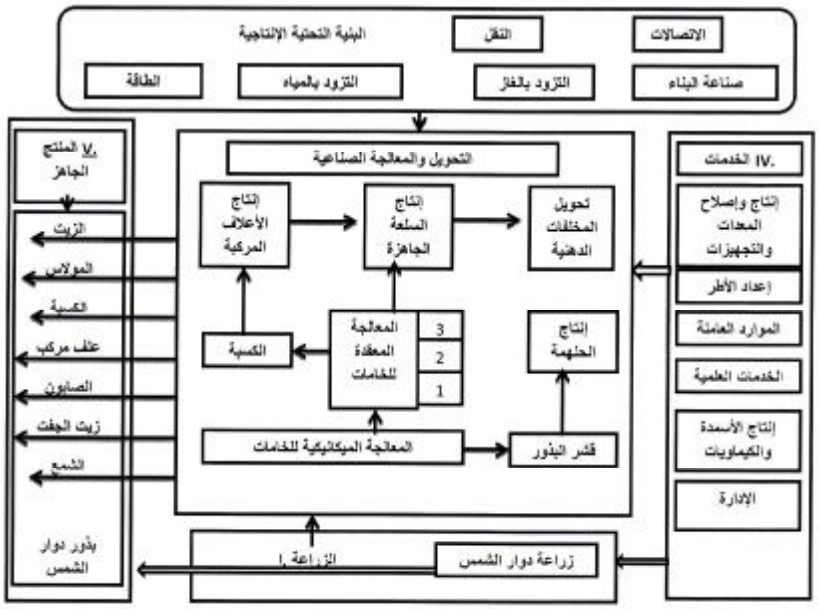

4- إن تنوع الموارد الطبيعية في المنطقة ينعكس على تعدّد جوانب البنية الإنتاجية للمنظومة الاقتصادية في منطقة نهر البارد. فعلى سبيل المثال وجود بعض المزارع الحديثة لتنمية الثروة الحيوانية في الإقليم، يشكل أساساً لتطوير الدورة الإنتاجية على أساس التوسع في تربية الحيوان وتصنيع المنتجات الحيوانية (اللحوم، الحليب... الخ)، كما أن التوسع في زراعة الخضار والأشجار المثمرة يسهم في تطوير الدورة الإنتاجية لحفظ الخضار والفواكه وعصر الزيتون وفلترته. فضلاً عن أن انتشار النباتات الطبية والعطرية في الطوابق النبتية المتوسطية كلّها ذات الأهمية الاقتصادية والبيئية والطبية، وكذلك تطور زراعة أبصال نباتات الزينة يساعد على تطوير الدورة الإنتاجية، التي تضم مؤسسات إنتاج أبصال نباتات الزينة وتوضيبها، ومشاريع استخلاص العطور من النباتات العطرية والمواد المستخدمة، لتصنيع الأدوية من النباتات الطبية التي تزخر بها المنطقة.

قد تكون هذه الدورات كاملة الحلقات أو ناقصة، لذلك يجري العمل في المستقبل لاستكمال الحلقات المفقودة للدورات الإنتاجية، التي يمكن أن تقوم في هذه المنطقة لبناء المجمع الزراعي – الصناعي الخدمي الكامل والمتكامل لمنطقة نهر البارد في إقليم الغاب.

2 ً - البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية:

يرتبط تطوير البنية الإنتاجية للمنظومة الاقتصادية في منطقة نهر البارد بتزويدها ببنية تحتية إنتاجية واجتماعية متطورة، تتضمن مجموعة من المنشآت الخدمية الإنتاجية التي تؤمن استمرارية العملية الإنتاجية وتطورها، والاجتماعية التي تسهم في تلبية الاحتياجات الخدمية السكانية، وتتمثل في:

أ- شبكة الإمداد بالمياه:

يعدُّ عامل المياه أحد العوامل الضرورية لنشوء المنظومات الاقتصادية المكانية وتطورها. وتُحسَبُ الاحتياجات من المياه تبعاً لنوعية الصناعة، وهذا ما تبينه **معطيات الجدول رقم 1.**

الجدول رقم (1)

تباين الاحتياجات من المياه تبعاً لنوعية الصناعة

نوع الصناعة	مقدار الحاجة إلى المياه
صناعة الورق	9850 لتر/ طن
الصوف	53000 لتر/ طن
الاستعمالات الفندقية	1160 – 2000 لتر/ للغرفة في اليوم
المشفى	250-1300 لتر/ للسرير في اليوم
التنظيف	5 لترات/ يوم/ م^2
المنتجات الصناعية	4 م^3 / طن
استهلاك العمال في المعامل	114 لترا/ يوم للشخص
استهلاك السكان	150 لترا/ يوم للشخص
الصناعات العطرية	9-80م^3 / طن مادة أولية

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، مشروع تطوير الغاب، دمشق، 2004م، ص 12.

وبالاستناد إلى هذه المعطيات يمكن حساب الاحتياجي المائي للمنظومة الاقتصادية المكانية في المنطقة.

ويعدُّ نبع نهر البارد المصدر المائي الرئيس لتزويد المنظومة الاقتصادية المكانية لمنطقة نهر البارد باحتياجاتها من المياه، إِذْ تبلغ غزارته نحو 375ل/ ثا، ويراوح معدل تصريفه بين 9000–12000م^3/ اليوم، وتسدّ هذه الغزارة كامل احتياجات المنظومة من المياه التي يمكن أن توزع على النحو الآتي: 64.3% للبنية الإنتاجية، 24.9% للبنية الخدمية الإنتاجية، 10.8% للبنية الخدمية الاجتماعية.

ب- شبكة الإمداد بالطاقة الكهربائية:

تقرر في الخطة الخمسية الحادية عشرة إقامة محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقرب من موقع هذه المنظومة، تؤمن لها كامل احتياجاتها من الطاقة اللازمة لتشغيل منشآت بنيتها الإنتاجية، والخدمية (الإنتاجية والاجتماعية). وتوزع هذه الاحتياجات على النحو الآتي: 66% للبنية الإنتاجية، 24% للبنية الخدمية الإنتاجية، 10% للبنية الخدمية الاجتماعية [1]

جـ - محطات معالجة مياه الصرف الصحي والقمامة والتخلص من النفايات الصلبة:

- وتزود المنظومة أيضاً بمحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي تستخدم فيها المرشحات البيولوجية، لأن تشغيلها لا يتطلب خبرة كبيرة، كما أن استهلاكها للطاقة أقل من الأنظمة الأخرى كنظام الحمأة، كما أنها تسهم في توفير المياه اللازمة للري وتربية الأسماك وحملات التنظيف، إِذْ تساعد على تخفيف الضغط عن المياه الجوفية. ويُختارُ الموقع المناسب لها بالتنسيق مع وزارة البيئة والبلديات والجهات المحلية المختصة بعيداً عن التجمعات السكنية.

1 حُدِّدَتْ نسب احتياجات المنظومة من المياه والطاقة بناءً على دراسات الهيئة العامة لإدارة وتطـــوير الغاب، مشروع تطوير الغاب، 2004م.

- ومن الجدير بالذكر أنه لا بدَّ من إجراء الدراسات العلمية للتخلص من القمامة والنفايات الصلبة بما يتناسب والمتطلبات والمقاييس البيئية على المدى البعيد، إلا أنه وكإجراء آني سيتم التخلص من المخلفات بعد تجميعها تبعاً للأنظمة البيئية المحلية باستخدام طريقة الطمر، ريثما تُنشأُ معامل لفرزها تبعاً لنوعيتها. فمخلفات الأطعمة يمكن أن تحول إلى أعلاف، في حين تُعادُ المواد الزجاجية إلى معامل تصنيع الزجاج لإعادة تصنيعها واستخدامها.

وإلى جانب ذلك تشمل مجموعة المنشآت الخدمية الإنتاجية: مصادر تأمين التقانات الحديثة، وشبكة مواصلات ووسائط نقل حديثة، ومؤسسات إنتاج المعدات والتجهيزات وإصلاحها، وبناء محطات الاتصالات، ومؤسسات تصنيع مواد البناء، ومؤسسات إنتاج الأسمدة والمواد الكيماوية لمكافحة الأعشاب الضارة ومعالجة الأمراض التي تصيب النبات، معاهد إعداد الأطر الفنية المؤهلة والمدربة، ومراكز البحوث العلمية التخصصية، فضلاً عن الإدارة الفعالة التي تشرف على تنظيم العمليات الزراعية لتأمين المادة الخام لتشغيل المنشآت الصناعية... وغيرها.

وتضم البنية الخدمية الاجتماعية المؤسسات الخدمية التي تسهم في تلبية الاحتياجات السكانية من شبكة مواصلات ووسائط نقل، ومرافق عامة، ومراكز تعليمية وصحية ورياض أطفال، وخدمات الترفيه والرياضة، والاتصالات، والمساحات الخضراء... وغيرها.

وتتخصص منطقة نهر البارد بمنشآت البنية الإنتاجية، أمَّا منطقة عين الكروم فتشكل مركزاً لمعظم منشآت البنية التحتية (الإنتاجية والاجتماعية) والمنشآت السياحية (مراكز الاستجمام والمصحات).

ب- آفاق التطوير بعيد الأمد للمنظومة الاقتصادية المكانية في منطقة نهر البارد:

يتطلب التطوير المستقبلي بعيد الأمد للمنظومة الاقتصادية في منطقة نهر البارد وضع خطة مكانية متكاملة وشاملة، تضمن استمرارية عملية التطوير الممنهج

لاستخدام الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية والبشرية، لاستكمال حلقات الدورات الإنتاجية جميعها، لتشكل منظومة اقتصادية – تقانة – مكانية متكاملة، تسمح بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، وتسهم في صيانة البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور. ويتجلى تطور الدورات الإنتاجية على أساس المادة الخام والطاقة المحركة في استكمال الحلقات المفقودة جميعها، لكن ذلك يتطلب توافر المستلزمات الأساسية المتمثلة بـــ: الموارد الطبيعية والقوة العاملة والتقنيات الحديثة؛ ممَّا يؤدي إلى الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، ومن ثمَّ تعميق التخصص الإنتاجي وتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.

وغالباً ما توضع الخطة الإقليمية المتكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس حسابات دقيقة، بناءً على المعطيات الحالية، فعلى سبيل المثال تتضمن الخطة مراحل تطور المنظومة الاقتصادية وتقدير احتياجات كل مرحلة من منشآت إنتاجية وبنية تحتية والطلب المتزايد على المياه مثلاً ورصد الخيارات البديلة في حالة الشح (مياه الآبار، والمياه الصناعية المكررة، ومياه الصرف الصحي التي تُعالَجُ). ومن الواجب أيضاً عند وضع الخطة المتكاملة تقدير الاحتياجات المستقبلية من الطاقة الكهربائية، لضمان استمرارية تشغيل منشآت المنظومة، وكذلك تقدير طاقة محطات معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي التي تتناسب مع معدل التصريف اليومي والسنوي للمنظومة خلال مدة20 سنة المقبلة، وكذلك طاقة محطات معالجة النفايات وتحويلها إلى سلع مفيدة.

ويعدُّ تخطيط شبكة المراكز العمرانية، وتشكيل منظومة موحدة للتوطن السكاني، إحدى المهام الأساسية للخطة الإقليمية المتكاملة، لما لها من تأثير كبير في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل على المستوى الإقليمي والوطني.

إن تطوير شبكة المراكز العمرانية في منطقة نهر البارد، لا بدَّ أن يرتبط بتطوير استعمالات الأراضي، وتطور المجمع الزراعي – الصناعي – الخدمي فيها، ويستوجب هذا الارتباط تجميع المراكز البشرية الصغيرة، ذات التوزع الجغرافي المشتت في قرى نموذجية، تبنى وفق مخططات تنظيمية فوق مساحة من الأرض غير القابلة للزراعة، بهدف الحد من التوسع العمراني العشوائي وإيقاف الزحف نحو الأراضي الزراعية، إلى جانب تأمين السكن الصحي للسكان. وتزود هذه القرى ببنية تحتية متطورة، وفق معايير التطور العمراني العالمية لتلبية الاحتياجات السكانية جميعها.

وفي ظروف منطقة نهر البارد وبناءً على أهمية الموقع الجغرافي الطبيعي والاقتصادي والموقع بالنسبة إلى خطوط المواصلات، والقرب من المراكز الحضرية، وتوافر القوة العاملة، وشبكة الخدمات الحديثة، والبيئة النظيفة، يمكن تحديد قريتين نموذجيتين: الأولى في منطقة مرداش وتختص بالمجمع السياحي الذي يضم مراكز صحية واستجمامية متعددة في المنطقة، إلى جانب المجمع العلمي والتعليمي، والثانية في منطقة عين الكروم، وتتخصص بمنشآت القطاع الخدمي الإنتاجي والاجتماعي، فضلاً عن المركز الحضري لمنطقة نهر البارد، الذي يضم منشآت البنية الإنتاجية والهيئات الإدارية التي تشرف على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، كما يضم مجموعة من منشآت البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية.

النتائج والمقترحات:

أولاً: النتائج:

أسهم التحليل العلمي لضرورة تكامل التخطيط القطاعي والإقليمي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة ضمن حدود الوحدة الإدارية في التوصل إلى النتائج الآتية:

1- توضيح مفهوم كل من التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي وضرورة تكاملها لإعداد الخطة الإقليمية المتكاملة.

2- ضرورة بحث الخطة الإقليمية المتكاملة لتطوير البنية الاقتصادية وتعميق التخصص الاقتصادي للإقليم، كوسيلة أساسية لتكامل مبدأي التخطيط القطاعي والإقليمي.
3- تحليل البنية الاقتصادية لمنطقة نهر البارد وعدّها منظومة تتكون من مجموعة من العناصر التي تتمثل في قطاعات الإنتاج والخدمات في المنطقة.
4- دور الإدارة الفعالة في التنسيق بين الخطط القطاعية والإقليمية في منطقة نهر البارد بهدف الاستثمار الأمثل لموارد المنطقة الطبيعية والبشرية، لتحقيق أهداف التنمية الشاملة فيها.
5- توضيح أهمية تطبيق نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة في تشكل المنظومة الاقتصادية المتكاملة لمنطقة نهر البارد وتطورها، حيث تم إظهار أهم الدورات الإنتاجية التي يمكن أن تقوم فيها، وتسهم في تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.
6- دور البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية في استكمال الخطة الإقليمية المتكاملة لمنطقة نهر البارد.
7- أهمية تخطيط منظومة المراكز العمرانية في إعداد الخطة المتكاملة لمنطقة نهر البارد.
8- تحديد الأسس النظرية لوضع خطة مستقبلية بعيدة الأمد لتطوير المنظومة الاقتصادية النموذجية في منطقة نهر البارد.

ثانياً: المقترحات:

بعد دراسة إمكانيات المنطقة ومقومات التنمية فيها نقترح الآتي:

- إجراء المزيد من الدراسات النظرية والمنهجية المتعلقة بالتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي.

- تقوية الصلة بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي بما يحقق التكامل بينهما بهدف وضع الخطط المتكاملة والشاملة.
- تعميق التخصص الإنتاجي والتركز المكاني للاقتصاد الزراعي في منطقة نهر البارد.
- التوسع في استخدام أفكار نظرية الدورات الإنتاجية على أساس المادة الخام والطاقة المحركة في تنمية المناطق والأقاليم السورية.
- الاستثمار الأمثل للموارد المحلية المتوافرة في منطقة نهر البارد بهدف تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.
- تطوير البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية في منطقة نهر البارد.
- تنظيم البنية العمرانية للحد من التوسع العمراني العشوائي والمبعثر على حساب الأراضي الزراعية، والإسراع بإنشاء القرى النموذجية وتفعيل دورها في منطقة نهر البارد.

وتَتَحَقَّقُ هذه المقترحات فقط في ظل الخطط الإقليمية المتكاملة، التي هي نتاج التنسيق والتكامل بين التخطيط القطاعي والتخطيط المكاني (الإقليمي) في الهيئة العليا للتخطيط على مستوى الدولة.

المصادر والمراجع

1- الحمصي، محمود : التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، بيروت، 1969م.

2-خير، صفوح: التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000م.

3- دياب،علي،محمد: مناهج البحث الجغرافي وطرائقه في الجغرافية البشرية، مطبوعات جامعة دمشق، 2010م.

4- صارم، سمير: التخطيط، نموذج القطر العربي السوري، دمشق، 1983.

5- صافيتا، محمد، عطية عدنان: جغرافية العمران، منشورات جامعة دمشق، 2003–2004 م.

6- الصقار، فؤاد،محمد: التخطيط الإقليمي، الاسكندرية، 1969م.

7- عبد السلام، عادل: جغرافية سورية الإقليمية، القسم الأول، مطبعة الروضة، دمشق، 1982م.

8-الفتوى، حسن، أمين: التخطيط الإقليمي، الجزء الأول، مطبعة الداودي، دمشق، 1982م.

9- المجموعة الإحصائية الزراعة السنوية لعام 2009م، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق 2010م.

10- المديرية العامة لحوض العاصي، حماة، 2009م.

11– المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة التنمية الريفية: المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية، طنجة، 1978م، الدراسات والبحوث النظرية، المجلد الأول.

12– وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المنظومة الزراعية: الصناعية في إقليم الغاب، مشروع تطوير الغاب، دمشق، 2004م.

المصادر والمراجع الأجنبية:

1 – بارانسكي ن،ن: حول الدراسة الجغرافية الاقتصادية للمدن " قضايا الجغرافية "، موسكو، 1946م.

2- بالامار تشوك م،م: البنية الإقليمية للمجمعات الإنتاجية، كييف، 1981م.
3 – بروسكوروڤا ت،ب: تحت المنظومات القطاعية في الوحدات الإقليمية الإدارية، موسكو، 1980م.
4 – تخطيط الاقتصاد الوطني: إشراف: العضو المراسل في أكاديمية العلوم للاتحاد السوڤيتي انتشيشكين، ترجمة: اسكندر ياسين، دار التقدم، موسكو، 1981م.
5 – تيمبرغن، ج : تخطيط التنمية، لندن، 1967 م.
6- خروشوف أ. ت: جغرافية الصناعة في الاتحاد السوفييتي. موسكو، دار الفكر، 1986م.
7 – ساوشكين يو.ك: الجغرافية الاقتصادية: التاريخ، النظرية، المنهج، التطبيق، دار الفكر، موسكو 1973.
8- القوى المنتجة في أوزبكستان ومستقبل تطورها. أكاديمية العلوم الأوزبيكية، طشقند، إصدار دار فان، 1986م.
8 – ڤولوبوي ب،ب، بوبوڤكين ب،أ: وحدة التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في المرحلة الراهنة، كييف، 1980م.
9 – كولوسوفسكي ن،ن: أسس التقسيم الإقليمي الاقتصادي، موسكو، إصدار المطبعة الحكومية، 1958 م.
10- كيستانوف ف،ف: التطور المتكامل وتخصص الأقاليم الاقتصادية في الاتحاد السوڤييتي، موسكو، 1968م.
11 – مايرغويز ل.م: منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية على مقياس مكاني صغير إصدار: جامعة موسكو، 1981م.
11 – مبادئ التخطيط العلمي في الاتحاد السوڤييتي: ترجمة: رشيد العباس، دار التقدم، موسكو، 1975م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/11/28